القيسوني يتكلم :

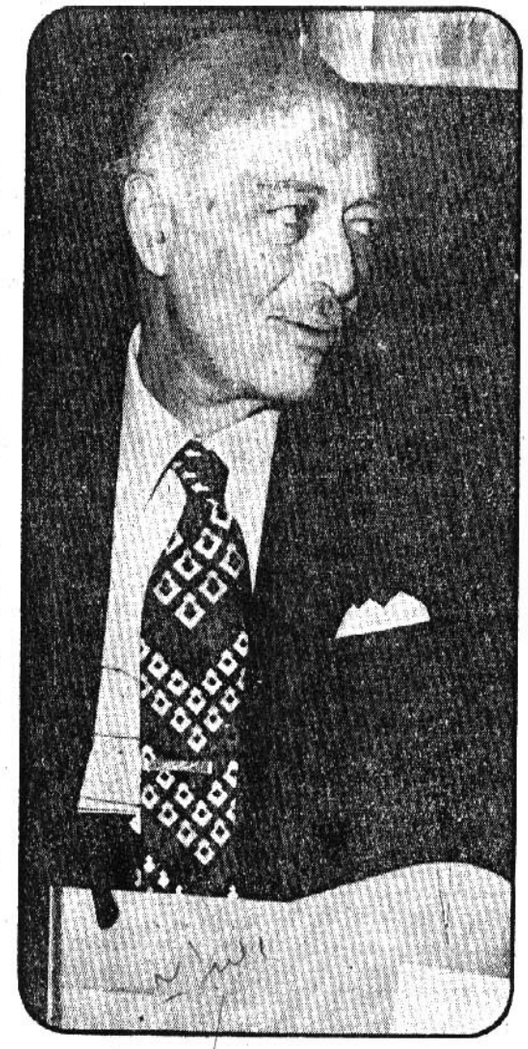

حديث : أبراهيم نافع

هو الذى قدم قانون التمصير عام ١٩٥٦ ولا زالت قوات الاحتلال البريطانى فى بور سعيد ومنطقة القناة ٠٠ ٠٠ وقبل التمصير كانت قيادات البنك المركزى المصرى فى يد الانجليز والاجانب ، والآن فان ثالث بنوك العالم يعمل فى القاهرة برئيس مصرى و٩٠٪ من العاملين فيه من المصريين ٠ ٠ يقول الرجل ، لماذا كان التأميم ضرورة لتذويب الفوارق بين الطبقات وتجميع المدخرات ٠ ٠ ولكن الرجل يرى أنه لايوجد الان مايدعو الى تأميم جديد ٠ ٠ وعن الانفتاح يقول : أنا وزملائى لن نترك وسيلة من الوسائل لانجاح هذه السياسة ٠

لن نترك وسيلة ٠٠ لانجاح سياسة الانفتاح !

تعديل قانون الاستثمار — جهود لتذليل العقبات

تيسير الحصول على الموافقات والتراخيص ٠٠

● انفتاح للمصريين أولا للعمل بحرية وكفاءة وتحرر من القيود النقدية والادارية مع تشجيع الاستثمار العربى والأجنبى

● سنحتفظ ببعض مجالات الاستثمار والباقى مفتوح أمام الجميع

قوانين التأميم على تنفيذ الخطة الاولى وعلى النهوض باقتصادياتنا ولكنى ارى انه لا يوجد ما يدعو الى تأميم جديد فقد كانت مرحلة التأميم مرحلة زمنية وقد انتهت بتغير الاوضاع والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية داخليا وخارجيا .

لماذا الانفتاح ؟

اقول على الفور ، اننى وزملائى لن نترك وسيلة من الوسائل التى ستؤدى الى انجاح هذه السياسة . والسبب اولا: ان مصر فى حاجة الى استثمارات اجنبية ليس فقط من الناحية المالية ولكن ايضا من الناحية التكنولوجية . واذا كانت الدولة الكبرى المتقدمة اقتصاديا ترحب بالاستثمار الاجنبى فلماذا نرفضه؟

ثم ان مصر الان تجد نفسها محاطة بدول عربية تقدمت ماليا تقدما كبيرا . وقد اعتادت شعوب هذه الدول ان تتصرف فى اموالها بكل حرية . ولا شك ان امكان اعادة مصر من هذا الوضع الجديد يتوقف على ان تتيح للاشقاء العرب على اراضيها نفس الحرية الاقتصادية التى يستطيعون الحصول عليها بالنسبة للتصرف فى اموالهم فى البلاد الاخرى .

ومن رأيى ان كل دولة عربية حرة فى اموالها ولها السيادة الكاملة فى التصرف فيها . ومنها واجب خدمة اهلها وحدمة شعبها قبل ان تخدم اى شعب آخر . ولكن التعاون بين البلاد العربية فيما زاد من الاموال امر جدير بالاهتمام ويجب ان نعطيه جميعا اهتمامنا ورعايتنا اما التعاون الاقتصادى بيننا فيمكن اقامة المشروعات المشتركة او انشاء الصناعات المتكاملة [كل صناعة فى دولة] .

٠٠ وعن القطاع الخاص ؟

□□ ان تشجيع القطاع الخاص فى مصر وتبادل المنافع بينه وبين القطاع الخاص فى الدول العربية مع منح اكبر قدر من الحرية للقطاع الخاص العربى للدخول فى سوق مصر والخروج منها والاستثمار فيها والمشاركة فى تقدمها امر لا تقتصر الدعوة اليه على بعض الاقتصاديين العرب و المصريين [وانا منهم] وانما هو ايضا موضوع سياسى واقتصادى قد ورد فى اتفاقيات عربية ودولية ابرمت بين الدول العربية وتم التصديق عليها من رؤسائها ومن المجالس التشريعية فيها وآن الاوان لتنفيذها دون خوف او تردد .

واننى عندما اتحدث عن القطاع الخاص وضرورة تشجيعه سواء أكان مصريا او عربيا او اجنبيا وبصفة خاصة التعاون بين العرب والمصريين . فانى آخذ فى الاعتبار دائما ان القطاع العام المصرى حقيقة واقعة وقوة اقتصادية ضخمة عاونتنا فى اوقات مانى فيها الشعب المصرى من الحروب والحصار الاقتصادى .

واذا كان بعضنا يوجه كثيرا من اللوم والنقد اليه ، فان واجبنا ان نصلح اخطاء القطاع العام ونرشده اقتصاديا واداريا وماليا ونعطيه الامكانيات لان يستمر فى خدمة البلد فى قوة وكفاءة جنبا الى جنب مع القطاع الخاص المصرى ومع الاشقاء العرب ومع الضيوف الاجانب الذين نرى استضافتهم فى بلدنا لتحقيق الاهداف .

٠٠ عن الانفتاح ؟

الانفتاح حتى الان .. انفتاح استهلاكى واستيرادى .. اضراره بالاقتصاد واضحة واكثر من فوائده ان كانت هناك فائدة حتى الان .. كيف نحول الانفتاح ليكون وسيلة للتنمية لا عبء على الاقتصاد ؟

□□ انى اتفق معك ان جانبا كبيرا من الانفتاح حتى الان كان انفتاحا استهلاكيا واستيرانيا . لقد تشبعت السوق بالسيارات المستوردة الفاخرة وبانواع الماكولات والمشروبات المستوردة الممتازة ولكننا لم نشاهد بعد تقدما كبيرا فى المجالات الهامة التى تستوعب عمالة كبيرة او تنتج انتاجا اساسيا للشعب . او تجمع رؤوس الاموال التى تحتاج اليها التنمية الاقتصادية فى مصر .

صحيح ان السنتين الاخيرتين شهدتا بعض التقدم النافع المفيد وتمت الموافقة على بعض المشروعات الانتاجية المشتركة وعلى انشاء كثير من البنوك الدولية والمشتركة التى نرجو ان تساعد على تمويل القطاع العام والقطاع الخاص

ولكن اهمية هذا التقدم الاخير ليست على المستوى الذى كانت تشهده الدولة عندما نادت بسياسة الانفتاح .

ولعل اسباب الاحجام عن التوسع فى المشروعات الانتاجية عديدة منها :

ان قانون الاستثمار نفسه فى حاجة الى تعديل فنظرته الان المجموعة الوزارية الاقتصادية .

ومنها ان الصعوبات التى يواجهها المستثمر العربى والاجنبى فى المشروعات الانتاجية ويتكبد فى سبيل التغلب عليها كثيرا من الوقت والجهد والمال كبيرة وعديدة بينما ان الربح الذى يحصل عليه منها قد يقل كثيرا عن الربح الناجم من تجارة الاستهلاك او الاستيراد . لذلك فهى فى حاجة الى جهود لتذليل العقبات وتيسير الحصول على الموافقات والتراخيص وللتغلب على كافة الاجراءات الاخرى مثل ضرورة الادراج فى خطة الدولة .. الخ .

وارجو ان يكون واضحا انى عندما اتكلم عن الانفتاح فى المجال الاقتصادى فان كلامى لا ينصب على تشجيع الاستثمار العربى والاجنبى على المساهمة فى المشروعات المصرية ، وانما اعنى اولا انفتاحا مصريا يتيح للمصريين انفسهم العمل بحرية وكفاءة متحررين من القيود النقدية والادارية والتنظيمية التى تعوق الانطلاق الاقتصادى المصرى .

● عن الماضى ●

التمصير : نقل مقدراتنا الاقتصادية من أيدى الأجانب الى المصريين

التأميم : مرحلة زمنية انتهت بتغير الأوضاع والظروف ولا يوجد ما يدعو الى أى تأميم جديد

ثم اتحدث ثانيا عن اشتراك الاخوة العرب مع القطاع العام والقطاع الخاص المصرى فى المشروعات المشتركة التى تمول بالنفع على الاطراف المختلفة واخيرا اتحدث عن ضيوفنا الاجانب الذين يمكن ان يساهموا معنا فى مشروعاتنا المختلفة بالمال والتقدم والمعرفة .

وكم اود مثلا ان ارى بنك مصر الذى قاد حملة التمصير فى مجال البنوك فى مصر قبل قوانين التمصير باكثر من ثلاثين عاما يعود الى مجده القديم وينشىء باموالنا الضخمة وبالثقة الكبيرة التى يضعها فيه المصريون والاجانب شركات ضخمة للغزل والنسيج والتجهيز تعوق فى اهميتها شركات المحلة وكفر الدوار .

ولكم اود ان ارى البنك الاهلى يشارك بجانب من اموالنا وبالثقة العالمية التى اكتسبها على مر السنين فى اقامة صرح اقتصادى كبير يضاهى المشروعات الضخمة الموجودة فى البلاد الاجنبية .

وكل البنوك فى مصر وكل شركات التأمين — وهى جميعا قطاع عام — يمكن ان تساهم فى نهضتنا الاقتصادية بالاشتراك مع المواطنين العرب والاجانب .

والى جوار هذه النهضة التى يمكن ان تقودها الاجهزة المالية والاقتصادية بالدولة فانى اتمنى ان ارى البنوك الذى يحشد فيه القطاع الخاص طاقات البناء ومواهبه ومقدرته فى المساهمة فى بناء وطننا من جديد على اسس ثورية عملاقة معاصرة .

حكومة مستقلة نتخابها انتخابا حرا . مر نقنا فى يدنا .

واقول ان هناك مجالات سنحتفظ بها باستمرار لاننا سنعطى للقطاع المشترك دورا وسنعطى للقطاع الخاص المصرى دورا والعربى دورا وسنعطى للاستثمار الاجنبى دورا . ولكن المستثمر الاجنبى والبنوك والشركات الاجنبية يعلمون مقدما انهم يعملون فى بلدنا بتصرفات تختلف كل الاختلاف عن ظروف ما قبل التمصير . تعاملهم معاملة الند للند ، وكضيف يستفيد منا ونستفيد منه .

والمثل الذى يحضرنى الان هو ان البنك الاهلى المصرى وهو البنك المركزى قبل التمصير كانت قيادته الفعلية من الانجليز والاجانب . أما الان فنجد ان بنك تشيز الاهلى المشترك بين تشيز مانهاتن بنك [ثالث بنك فى العالم] رئيسه مصرى و ٩٠٪ من العاملين فيه تقريبا من المصريين .

٠٠ عن التأميم ؟

□□ رأى الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ضرورة التأميم كمرحلة لتذويب الفوارق بين الطبقات وتجميعا للمدخرات وتمكينا لخلق قطاع عام قوى يستطيع تنفيذ الخطط الطموحة وللنهوض بالدولة اقتصاديا وماليا واجتماعيا .

وقد ساعد القطاع العام الذى اوجدته

ما هو الموقف اليوم وما هو موقف البنوك الاجنبية ؟